

## فلسطين إلى أين؟

محمد بركة\*

### أسئلة المواطنة والمواجهة

خير للضحية أن تعلم جلادها من أن تتعلم منه

محمود درويش

**إن** الحديث عن "التحولات اليمينية" الأخيرة على الساحة الإسرائيلية وارتفاع منسوب التطرف فيها، ربما يوحي بأن تحولاً جوهرياً طرأ على الصهيونية، فكراً وممارسة، إلا إن اقتفاء أثر ما يحدث على الأرض يشي بأن ثمة تصعيداً في أدوات لم تتغير، وفي ثوابت ملازمة للمشروع الصهيوني.

حين نقول إن إسرائيل، ومنذ سنة ٢٠٠٩ حتى اليوم، تقودها ثلاث حكومات متطرفة، فإن هذا لا يعني أن الحكومات التي سبقتها كانت أقل عنصرية، بل على العكس من ذلك، فتلك الحكومات الأولى وضعت جميع السياسات والتشريعات الاستراتيجية البعيدة المدى، التي نهبت ٨٠٪ من أراضي البلديات الفلسطينية التي لم تطلها جرائم التدمير، وصادرت القسم الأعظم من الأراضي الزراعية، وحولت آلاف العائلات، من مالكة لأراضيها، إلى عاملة بأجور زهيدة لدى من نهبوا هذه الأرض.

إن قواعد الإجماع القومي الصهيوني، قبل النكبة وبعدها، لا تزال تهيمن على جميع مفاصل العمل الصهيوني في فلسطين. فالمشروع الصهيوني في جوهره مشروع إحلالي تستند فيه أجنحة علمانية وأخرى دينية في الحركة الصهيونية إلى مسوغ توراتي لحق اليهود فيما يسمونه "أرض إسرائيل"، وهذا المشروع يهدف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، كما ورد في الأدبيات الصهيونية قبل النكبة.

لقد تراوحت الرؤية الصهيونية بين إنكار الوجود الفلسطيني وتشيينه (dehumanization)، وشيطنة (demonization) الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي عبّرت عنه غولدا مئير بقولها: "أين هو الشعب الفلسطيني... لا يوجد شعب فلسطيني"، كما

\* رئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية.

عبّرت عن غضبها على الفلسطينيين لأنهم "يضطرون أولادنا إلى قتلهم"، مروراً بزفولون هامر زعيم حزب "المفدال" الديني الصهيوني، أحد الأحزاب الشريكة تاريخياً في السلطة الإسرائيلية، إذ قال: "إن العرب في الجليل هم بمثابة سرطان في الجسم الإسرائيلي" (صحيفة "يديعوت أحرונوت"، ٣/٣/١٩٧٦)، أو الوزير وقائد أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل إيتان الذي قال في الكنيست (في سنة ١٩٨٤) عن الفلسطينيين إنهم "صراصير مسّمة في زجاجة". يعتبر المشروع الصهيوني بقاء جزء من الشعب الفلسطيني على أرضه بعد النكبة خطأ في المشروع الصهيوني، فدافيد بن - غوريون أكد قبل النكبة، في المؤتمر الصهيوني العشرين لسنة ١٩٣٧: "أن الترحيل الإيجاري للعرب أصبح من أهم القضايا التي عالجه ووافق عليها المؤتمر الصهيوني العشرين في زيوريخ"، كما أكد رؤوبين بركات، رئيس الوكالة اليهودية، هذا الأمر بعد النكبة، وتحديداً في سنة ١٩٥٢ عندما قال: "لم نتوقع بقاء عرب في هذه البلاد"، بمعنى أن حلم الترانسفير لم يغادر الصهيونية لا قولاً ولا عملاً (انظر على سبيل المثال، مجزرة كفر قاسم في سنة ١٩٥٦).

يتعامل المشروع الصهيوني مع الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم كغزاة وغرباء (انظر القانون الذي أقرّه الكنيست في شباط / فبراير ٢٠١٤، والذي يقضي بتشديد العقوبة على "الغزاة البدو على أرض زراعية"). أمّا اعتراف إسرائيل بمواطنتهم فشرط موروث منذ سنة ١٩٤٨ لضمان انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة، إلا أن هذه المواطنة لم تحل دون فرض حكم عسكري على الفلسطينيين في إسرائيل حتى سنة ١٩٦٦.

المشروع الصهيوني يزاوج بين اقتلاع الإنسان الفلسطيني وإحلال اليهودي، وبين السيطرة على الأرض وصهينة المكان عقارياً وتاريخياً وجغرافياً وأسماءً ("أدام" بالعبرية، كما في العربية "آدم"، تعني الإنسان، و"أداما"، "أديم"، تعني الأرض، وتشكلان ثنائية متكررة في الفكر والممارسة الصهيونيين).

بناء عليه، تعمل المؤسسة الصهيونية الإسرائيلية على تجميع أكثر ما يمكن من الفلسطينيين، على أقل ما يمكن من الأرض، وهذا ثابت منذ النكبة وما تلاها من مصادرات للأرض الفلسطينية بذرائع وقوانين أغرب من الخيال، ولا تزال تتواصل حتى يومنا هذا. مثلاً تسعى حكومة نتنياهو، في واقع لم يعد فيه أرض فلسطينية لتصادرها إسرائيل، لفرض أسلوب البناء السكني العمودي، على غرار البناء في المدن الكبرى، من دون تأمين مقومات الحياة والبنية الاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تتوفر في هذا النوع من البناء، وبالتالي تدمير طابع الحياة والقرية الفلسطينية، وتدمير الزراعة الفلسطينية، وتحويل القرية الفلسطينية إلى معسكر مبيت للعمل الرخيص في إسرائيل، مع جيوب عميقة من الفقر والبطالة وانعدام التطوير والتصنيع (انظر اشتراطات الخطة الاقتصادية المكرّسة للعرب في موضوع السكن، والتي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥).

هذا يعني أن خطوط المواجهة كلها بين الفلسطينيين في الداخل والمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة، قائمة منذ النكبة حتى يومنا؛ والجديد فيها هو تصعيد المواجهة، بفعل تصعيد سياسة التمييز العنصري الصهيونية، إذ بما أنه لم يعد في الإمكان تحميل هذا الجزء من الشعب الفلسطيني على شاحنات الترحيل، فإن إسرائيل تمارس على الأرض سياسة تضيق

الخناق، ليبقى فلسطينيو الداخل شريحة ضعيفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وعلى مدى أعوام ما بعد الألفين، شهدنا وما زلنا نشهد تصعيداً للخطاب العنصري الدموي من المؤسسة الصهيونية الحاكمة، ضد الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده، وخصوصاً ضد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية. وبما أننا في خط المواجهة الداخلي، فإن طبيعة المواجهة مختلفة في أشكالها، عن باقي أجزاء شعبنا الفلسطيني، وهو ما يسري أيضاً على أدوات التصدي لها.

### مطلوب عدو افتراضي

إسرائيل والحركة الصهيونية تحتاجان دائماً إلى عدو تقومان بتسويقه على أنه يشكل تهديداً وجودياً "لإسرائيل وللإهود"، مع مقارنة افتراضية ملازمة لموضوعتي اللاسامية والإرهاب، مستفيدتين من تسليح تاريخ ملاحقة اليهود، وتحديداً في الحقبة النازية المظلمة، ومن تشكل وعي دولي لمحاربة الإرهاب، ولمحاربة ما يسميه الغرب والصهيونية إرهاباً.

إن الحركة الصهيونية باستقدامها اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين من أصقاع الأرض كلها قبل النكبة وبعدها، حاملين معهم لغاتهم ورواياتهم وثقافتهم وعاداتهم وألوان بشرتهم، بحاجة إلى بوتقة لصهر هذه الانتماءات في تشكل بشري واحد، أو لصناعة شعب ورواية من مجموع هذه الانتماءات. ولهذا اعتمدت الصهيونية مبدأ الوعد بالفردوس لليهود الذين يأتون إلى "بلاد السمن والعسل"، كما ورد في التوراة ١٦ مرة، وإلى "أرض الميعاد" كما وعد بها الآباء الثلاثة: إبراهيم وإسحق ويعقوب (علماً بأن الصهيونيين الأوائل وثيودور هيرتسل كانوا علمانيين جداً ومتنصلين كلياً من اليهودية الأورثوذكسية).

ومن دون الدخول في تفصيلات دوافع الهجرة اليهودية، فإن في إمكاننا أن نرى بالعين المجردة اضمحلال الهجرة اليهودية إلى إسرائيل في الأعوام الأخيرة، على الرغم من وجود ملايين اليهود خارجها. والسبب الرئيسي في ذلك، بحسب تقارير صادرة عن الوكالة الصهيونية، هو أن ٩٠٪ من هذه المجموعات اليهودية في الخارج تعيش في مستوى معيشة أعلى من المستوى القائم في إسرائيل.

إلى جانب الوعد بـ "أرض السمن والعسل"، اعتمدت الصهيونية إنتاج فكرة المصير المشترك على مبدأ: "كل إسرائيل كفلاء بعضهم لبعض"، وذلك بحسب المقولة الصهيونية الدارجة. وفي غياب لغة وثقافة وعادات، احتاجت الصهيونية إلى صناعة خوف مشترك وميزان رعب وتهديد وجودي، واعتمدت الجيش والتجنيد الإلزامي العسكري دفيئة لصناعة وعي صهيوني جامع.

وبعيداً عن التوسع في الكلام على محطات صناعة الرعب الإسرائيلي، نقول إن ما بدأ في فترة النكبة بالحديث عن تهديد العصابات العربية، تطور لاحقاً إلى "النيات للقضاء على الدولة الفتية وعلى الديمقراطية الغضة"، أو خطر القومية العربية وجمال عبد الناصر، ثم "إرهاب الفدائيين"، ثم ما سمّوه "فتح لاند"، والإرهاب الدولي والنووي الإيراني و"اللاسامية الإسلامية" و"حماس" و"داعش"، والتقليعة الأخيرة "الإرهاب الدبلوماسي" الذي يمارسه أبو مازن ضد إسرائيل.

لا شك في أن اليمين الإسرائيلي ونتاجها بالتحديد قاما بتجيير عمليات قام بها فلسطينيون، أو نُسبت إلى فلسطينيين، لتبرير نهجها العنصري المتأصل في فكرهما، الأمر الذي أتاح لليمين المتطرف أن يتوغل في تضليل الإسرائيليين كي يضعهم في مربع الدفاع المزعوم عن الوجود، ولترويج مقولة أن الفلسطيني لا يناضل ضد احتلالهم، وإنما ضد وجودهم.

ولهذا، فإن الحركة الصهيونية بمختلف تلاوينها تعاملت دائماً مع الفلسطينيين في الداخل بصفتهم الخطر الافتراضي الأكبر لأنهم - بحسب الرواية الإسرائيلية - يُعتبرون تهديداً لليهودية الدولة، أو لأنهم يحملون نزعات انفصالية عن الدولة، ولا سيما في الجليل، أو لأنهم متطرفون، أو أنهم يشكلون دفيئة للإرهاب، أو يمثلون تهديداً للاقتصاد وحرية الحركة في إسرائيل.

لكن الحقيقة أن هذه المجموعة الفلسطينية الباقية في وطنها هي، بكل بساطة، الشاهد الحي على هوية البلد وروايته المتصادمة كلياً مع الرواية الصهيونية.

في سنة ١٩٩٦ خاض نتنياهو الانتخابات تحت شعار: "نتنياهو جيّد لليهود"، وبعد تولّيه رئاسة الحكومة بعد تلك الانتخابات، قال ما يشي بحقيقته: إن الخطر الذي يهدد إسرائيل ليس من العرب من "يهودا والسامرة" (الضفة المحتلة)، وإنما من احتمالات النزعة الانفصالية والتطرف عند العرب في الجليل.

في الأعوام الأخيرة، ارتفع منسوب التحريض، وبزّ نتنياهو الرعاع في الشارع الفاشي في إسرائيل وفي حزبه، فقله: "إن العرب يتدققون بكميات كبيرة على صناديق الاقتراع" في يوم الانتخابات الأخيرة، كان لاستنفار الغرائز العنصرية في الشارع الإسرائيلي، كما أن قوله من على منصة الكنيست في آذار / مارس من السنة الجارية، حيث قرأ من خطاب مكتوب: "أعضاء الكنيست الشيوعيون من حزب التجمع يسرون خلف أعلام داعش"، إنما هو خلط كاذب على غرار صيغة غوبلز لهدر دم جميع القيادات العربية في الداخل، أو لنفي أي صفة شرعية عنهم، أكانت شرعية الوجود، أم شرعية التأثير، أم شرعية التمثيل السياسي، أم شرعية الحقوق.

### تشريعات عنصرية متطرفة

في شباط / فبراير ٢٠٠٥، وفي سياق التداول البرلماني بشأن خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، حسم صوتي قراراً مهماً في لجنة المال البرلمانية التي كنت آنذاك عضواً فيها، الأمر الذي أعاظ الجوقات العنصرية في الكنيست، فقامت عاصفة من الغضب والتحريض: كيف يجوز أن يحسم صوت نائب عربي في مسألة إخلاء المستوطنين من قطاع غزة؟ يومها أدلت وزيرة التعليم ليمور ليفنات بتصريح غاضب، لكن لافت للغاية ويحمل دلالة مهمة، إذ قالت: "إن القرار في لجنة المالية هو قرار قانوني، ولكنه غير شرعي، لأنه حُسم بصوت نائب عربي" (موقع "واينت" الإخباري، ٨ / ٢ / ٢٠٠٥).

الآن تريد المؤسسة الإسرائيلية ألا تكون المشاركة العربية شرعية ولا قانونية، ولذلك نشهد في الأعوام الأخيرة طوفاناً من التشريعات العنصرية والفاشية التي تشكل بمجموعها

كتاب قوانين الأبارتهايد الأول في القرن الـ ٢١.

هذه التشريعات العنصرية المكثفة تسجل من ولاية برلمانية إلى أخرى ذروة غير مسبوقة، وهي، في معظمها، قوينة لسياسات قائمة، والهدف منها تثبيت هذه السياسات، لمنع خرقها مستقبلاً في حال تغير طابع أي حكومة مقبلة. والخطر الأكبر في هذا الشأن، أن هذه التشريعات في أغلبيتها الساحقة، تجد شبه إجماع صهيوني؛ فباستثناء حزب "ميرتس" (٥ نواب)، فإن المعارضة المسماة "يساراً صهيونياً"، شريكة بصورة كبيرة، في صناعة هذه التشريعات، عبر المبادرة والمشاركة في طرح هذه القوانين، وأيضاً في عمليات التصويت. لقد سنّ الكنيست نحو ٤٠ قانوناً تدخل في إطار التشريعات العنصرية المعادية للعرب وللديمقراطية، وكان آخرها قانون الإقصاء الذي يعطي أعضاء كنيست الحق في فصل عضو كنيست من الكنيست! أو قانون الجمعيات الذي يفرض مراقبة صارمة على جمعيات حقوقية وغيرها.

## كيّ وعي فلسطيني الداخل

إن كيّ الوعي العام للجماهير الفلسطينية في الداخل يشكل هدفاً رئيسياً في الممارسة الإسرائيلية إلى جانب سياسة الاضطهاد والتمييز والقهر والملاحقة. وإذا كنّا نعتقدنا بعد يوم الأرض أننا حسمنا استراتيجياً معركتين مفصليتين هما: معركة البقاء ومعركة الهوية، فإن الأعوام الأخيرة، وتحديداً ما بعد "هبة القدس والأقصى" (في سنة ٢٠٠٠)، وما حملته هذه الفترة من تمادي الخطاب العنصري الإسرائيلي، ومن مشاريع ظاهرة وخفية وضعتها المؤسسة الإسرائيلية، ومن غياب القراءة الصحيحة لدى بعض القيادات عندنا، قد أعادت ملامح العودة إلى النضال في هاتين المعركتين. يقول ستيفان بيكو، أحد زعماء الحركة السوداء، والمناضل ضد الأبارتهايد: "أقوى أسلحة الطاغية هي العمل على صوغ وعي الضحية". وهذا ما تعكف عليه إسرائيل: تجريد الفلسطينيين في الداخل من عناصرهم المعنوية والجامعة، واخللة جهاز المناعة لديهم. لقد دأبت المؤسسة الإسرائيلية على دسّ مناهج تحمّل فيها الضحية وقيادتها مسؤولية كونها ضحية، مثل بثّ عدد من الأسئلة المشوّهة والمشوّهة بين ظهراني أبناء شعبنا في الداخل: ماذا فعل النواب العرب لأجلنا؟ ما فائدة الأحزاب السياسية؟ ما فائدة العمل الجماهيري والاحتجاج الشعبي؟ ما حاجتنا إلى هيئاتنا التمثيلية مثل اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، أو لجنة المتابعة العليا؟ وفي المقابل: لماذا لا نتفاهم مع السلطة الحاكمة بشأن حقوقنا في إسرائيل؟ لماذا لا نسعى للتغيير من "الداخل"؟ ما المانع من ربط الحقوق بال "واجبات"؟ لماذا لا ندع القيادة الفلسطينية تهتم بالقضية الفلسطينية ونحن نهتم بشؤوننا؟ هذه الأسئلة وغيرها، تهدف إلى تحويل سهام الضحية إلى الضحية، وبالتالي صرف النظر عن مسؤولية الطاغية.. كما تهدف إلى تحويل شعبنا في الداخل إلى مستهلك خدمات فردية يحتاج الحصول عليها إلى رضى السلطان، ثم تحريف مفهوم المواطنة وتقزيمه إلى حقوق استهلاكية تدرج في النزعة الاستهلاكية التي تطغى على مجتمعاتنا.

وأكثر من ذلك، فإن إنتاج هذا المفهوم المشوه للمواطنة يستهدف الانتماء الوطني الفلسطيني الجامع، ويساهم في تسفيته. إن إذكاء النعرات الطائفية والعائلية، ونشر العنف والفتن والتعصب على أشكاله، وانتشار سلاح الجريمة تحت عين السلطة الإسرائيلية، والاستقواء بالطاغية في النزاعات المجتمعية، تشكل جميعاً أدوات للتمزيق ولصرف الاهتمام عن الهمّ العام والرئيسي، وذلك كله بهدف "نقل الصراع من ساحته الحقيقية إلى صراع بين الضحية والضحية"، كما قال محمود درويش في زيارته للناصر، في ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٠، في أوج أزمة الناصرة آنذاك. فبعد أن قامت إسرائيل بفرض التجنيد الإجباري على الشباب العرب الدروز في خمسينيات القرن الماضي لاقتلاعهم من انتمائهم إلى شعبهم وقضيتهم، وقامت باستمالة شباب من التجمعات البدوية في الشمال وفي النقب للخدمة في أجهزة الأمن تحت وطأة الفقر والبطالة، تقوم المؤسسة الإسرائيلية اليوم بحملة مكثفة لتجنيد مجمل الشباب العرب في الخدمة العسكرية، وما يسمى الخدمة المدنية، وخصوصاً ضد الشباب المسيحيين لتحريف انتمائهم الفلسطيني، لا بل اخترعت إسرائيل ما يسمى القومية الآرامية كتسمية انعزالية للمسيحيين الفلسطينيين، لكنها لم تجد سوى بضع عشرات هزيلة "قبلت بها".

### تدرّجات سرطانية في مجتمعنا

ليس من المسؤولية بشيء أن نقول هذا الكلام عن نيات إسرائيل وسياساتها ومخططاتها ونتوقف، من دون الإشارة إلى التدرّجات السرطانية القائمة في مجتمعاتنا:

أ - الأوضاع السياسية الداخلية في مجتمعنا ليست تلك التي نتمناها كي نضمن وحدة صلبة، فالتعددية قائمة، وتحديداً، في العقود الثلاثة الأخيرة، وتشهد تنافساً يصبح في عدة أحيان حاداً ومنفلتاً:

ب - النزعات العصبية ما زالت تعشش في ثنايا مجتمعنا، وبدلاً من أن تضمحل في سياق تنامي أدوات الحداثة، فإنها استعانت بتلك الأدوات لتكريس نفسها مثل إجراء انتخابات داخلية (برايمرز) لتعيين مرشح العائلة، أو استعمال وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض وتأجيج نزعات انعزالية وتغليب الانتماءات الضيقة على الانتماء الوطني، ولترويج إشاعات الفتنة وفتح الباب أمام اختراقات صهيونية من نوع جديد:

ج - الحالة الإقليمية والتفريخات الداعشية تلاقى استثماراً صهيونياً على المستوى الدولي بهدف إقصاء فلسطين خارج التاريخ والجغرافيا وخارج الحضارة البشرية، وعلى المستوى الإسرائيلي من أجل تعزيز التضامن الداخلي الإسرائيلي وتعزيز التمسك بخيار اليمين المتطرف، كما يجري استثمارها أمام شعبنا في الداخل لترويج فكرة أن إسرائيل هي التي تكفل الأمن الشخصي والجماعي لقطاعات معينة من أبناء شعبنا في الداخل، فهي "حامية" الثقافة والعلمانية والمسيحيين والدروز، وبالتالي تحويل سياسات إسرائيل لتكون الحل وليس المشكلة.

## تفكيك الشعار وإعادة تركيبه صهيونياً

تقوم المؤسسة الإسرائيلية، إلى جانب التحريض وكَيّ الوعي والتمييز ونفي الهوية، بمحاولات تفكيك شعارات كفاحية كانت تشكل تحدياً ميدانياً وسياسياً لخطاب المؤسسة، ثم تعيد تركيبها صهيونياً.

لقد تزامن طرح اشتراط الاعتراف بيهودية الدولة (إسرائيل) في سياق المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، مع موافقة كاذبة من أطراف مركزية في الحركة الصهيونية (أولمرت وحزب العمل ومنتهاهوا لاحقاً) على حلّ الدولتين.

لقد درجنا في العقود التي سبقت هذا الاشتراط على طرح شعار "دولتين لشعبين" في ساحة النضال الوطني في الداخل، وفي ساحة العمل الديمقراطي في إسرائيل، وذلك للرد على:

- ١ - عدم الاعتراف بالشعب الفلسطيني.
  - ٢ - استمرار الاحتلال والاستيطان في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.
  - ٣ - عدم الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- شعار "دولتين لشعبين" كان اشتقاقاً للمبدأ الرئيسي في قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ (دولة عربية تعيش فيها أقلية يهودية صغيرة، ودولة يهودية تعيش فيها أقلية عربية كبيرة)، وهو شعار شكّل كابوساً لخطاب الاحتلال وخطاب المؤسسة الإسرائيلية. ومع أنه كان شعاراً ديمقراطياً لاختراق جبهة الرفض الإسرائيلية، إلا إن المؤسسة الصهيونية حرّفت هذا الشعار في الأعوام الأخيرة، وجعلت منه شعاراً يبرر فاشيتها وعنصريتها.
- لقد أصبح هذا الشعار وفقاً للتحريف الصهيوني: إسرائيل دولة كل اليهود حيث هم، وفلسطين دولة كل الفلسطينيين حيث هم.
- لا بل إن تسيبي ليفني، وزيرة خارجية إسرائيل في حكومة أولمرت، ذهبت إلى أبعد من ذلك بقولها: الدولة الفلسطينية التي ستقوم لن تكون حلاً للفلسطينيين القاطنين في "يهودا والسامرة"، وإنما من المفترض أن تعطي حلاً وطنياً عاماً للقاطنين في "يهودا والسامرة"، وفي مخيمات اللاجئين، وأيضاً للمواطنين العرب متساوي الحقوق في إسرائيل (موقع واينت الإخباري، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧).
- هذا التحريف العنصري المقرون بالاعتراف الكاذب بالحق في إقامة دولة فلسطينية يعني:

- ١ - شطب حق العودة للاجئين الفلسطينيين.
  - ٢ - الإقرار بالأساس الذي تقف عليه الصهيونية المعاصرة، وهو ما يُسمى جمع الشتات اليهودي، والإقرار بحق كل اليهود في العالم، في فلسطين.
  - ٣ - الإقرار بالمواطنة الدونية للفلسطينيين في الداخل، لا بل الولوج في شعار شرعنة الترانسفير والتهجير.
- هذا التشويه الصهيوني أسقط عملياً التداول بشعار "دولتين لشعبين" حتى عند الذين ما زالوا - مثلي - يتمسكون بحلّ الدولتين.
- الشعار الثاني الذي تعرّض لتشويه وتحريف هو الشعار الأممي بشأن النضال والعمل

اليهودي - العربي من أجل السلام والمساواة والديمقراطية. فقد درجنا وما زلنا، على رفع هذا الشعار من أجل كسر احتكار الصهيونية للوجدان اليهودي، ولاختراق الإجماع القومي الصهيوني بفكر ديمقراطي. ومن تجربتي الطويلة، فإن هذا الشعار شكل تحدياً جوهرياً لعقلية العدوان والاحتلال والعنصرية، ويشكل أحد المساهمات المتميزة لجماهير شعبنا في الداخل في النضال الفلسطيني العام، وفي المعركة ضد الإجماع الصهيوني. إن العمل العربي - اليهودي الديمقراطي فعلاً هو أقرب إلى النحت في الصخر منه إلى العمل السياسي الدارج.

والتحريف الصهيوني لهذا الشعار يأتي من خلال طروحات وأطر "تآخ" تبدو ناعمة، فتدعو إلى العمل المشترك والديمقراطي، وتتكى على مقولات مأخوذة من التراث والتاريخ الكفاحي لشعبنا، وتقدمها منقوصة و"مهذبة" بعد تفرغها من المجابهة الفكرية والسياسية مع الصهيونية، على أن تبقى في حدود ما يتيح لإسرائيل أن تعرض نفسها كدولة ديمقراطية من دون إحداث خدش في يهوديتها.

وفي ظل ما تعتقد إسرائيل أنه غير متاح: التهجير الفعلي والجسدي، فإنها تقوم بما تعتقد أنه في متناول يدها، وهو الترانسفير الروحي والمعنوي، بمعنى نفي الفلسطيني خارج فلسطينيته من خلال كيّ الوعي العام أو الفردي لأبناء الشعب الفلسطيني في الداخل، مستعينة بأدوات القمع وفرض الدونية من ناحية، وبفرض الثقافة واللغة المهيمنة والاقتصاد المهيمن من ناحية أخرى، لإنتاج حالة من تماهي الضحية مع الجلاد.

إن أصابع الصهيونية "ووكلاءها"، ومن خلال جمعيات ومراكز أبحاث، يسعون إلى نشر مشاريع الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ونزع الهوية الوطنية الفلسطينية، واعتبار فلسطينيي الداخل مجرد "شريحة من شرائح المجتمع الإسرائيلي"، أو مثلما ترى إحدى الجمعيات الصهيونية، من أن "المجتمع الإسرائيلي منقسم ويعيش في فقاعات، وعلى هذه الفقاعات أن تتفرقع في إطار الانصهار في المجتمع الواحد"، بمعنى أن الفلسطينيين يعيشون في واحدة من هذه الفقاعات.

ملخص الأمر: إسرائيل الصهيونية استعملت تظاهرها الكاذب بالموافقة على إقامة "دولة فلسطينية" للطعن في وجودنا على أرض وطننا، واستعملت شعار "يهودية الدولة" للطعن في حقوقنا في وطننا، وتسعى الآن لتحريف "مبدأ العمل الديمقراطي" من أجل إدخالنا إلى أقباص التدجين الصهيونية.

## تعليم الجلاد

لقد سطرت جماهيرنا الفلسطينية في الداخل صفحات مجيدة تبدو أقرب إلى المستحيل في نضالها لمواجهة مشاريع إسرائيل والحركة الصهيونية، ولمواجهة الترحيل والاقتلاع والحكم العسكري البغيض ومصادرة الأرض.

والسمة العامة لهذا النضال - الذي قاده الشيوعيون وحلفاؤهم بجدارة ومثابرة - اعتمدت على النضال الجماهيري، وعلى طرح ديمقراطي تقدمي يرفض التطوع في الدخول



إلى الأقفاس الصهيونية.

ويشكل يوم الأرض (٣٠ آذار / مارس ١٩٧٦) علامة فارقة في:

أ - علاقة الفلسطينيين في الداخل مع أنفسهم من حيث تعزيز الثقة بالنفس، وإمكان التصدي للأخطار.

ب - علاقة الفلسطينيين في الداخل مع دولة إسرائيل عبر كسر جدران الإرهاب والاختراق والتخويف التي أقامتها إسرائيل حولهم، الأمر الذي مهد بالتالي لنشوء تعددية سياسية في المجتمع الفلسطيني في الداخل خلال ثمانينيات القرن الماضي وما بعدها.

ج - علاقة الفلسطينيين في الداخل مع شعبهم الفلسطيني من خلال تحطيم جدران التشكيك والإقصاء والتنكر، وقد شكّل يوم الأرض بطاقة العودة إلى فلسطينيتهم التي لم يخرجوا منها يوماً.

د - علاقة الفلسطينيين في الداخل مع العالم الخارجي من حيث فرض الحضور على الدنيا عندما قرعوا جدران الخزان الصهيوني الملتهب.

إن التمسك بالهوية الوطنية بجميع مركباتها من ناحية، والتمسك بحقنا في المواطنة المتساوية من ناحية أخرى، كانا الركيزتين اللتين يقف عليهما نضالنا.

لقد حاولت إسرائيل في عدة محطات أن تربط بين حقوق المواطنة، وبين ما يسمونه الولاء للدولة، بينما وضعنا نحن قاعدة ثابتة هي أن حقنا في المواطنة المتساوية ناجم عن انتمائنا إلى وطننا، وكوننا أصحاب البلد، ولا يمكن لهذا الحق أن يكون نتيجة الولاء للصهيونية.

من جهة ثانية، وفي إطار تعاملنا الداخلي، هناك توتر بنيوي بين موضوعتي المواطنة والانتماء الوطني، إذ إن أوساطاً في مجتمعنا غلبت، أحياناً بشكل مطلق، قضية حقوق المواطنة، كي تتنكر بالتالي لهويتها ولقضيته الوطنية وللبعد السياسي لنضالنا. وفي المقابل هناك أوساط غلبت قضية الانتماء الوطني مع تسفيه كامل أو جزئي للنضال المطلي وللحقوق المدنية، مغرّبة نفسها بذلك عن هموم المواطن الفلسطيني اليومية وحقوقه المدنية، ومتجاوزة الواقع، ومنعزلة عن قدرات الناس.

لقد حددنا أننا "لن نتنازل عن هويتنا الوطنية الفلسطينية قيد أنملة، ولن نفرط بحقوقنا المدنية، وبحقنا في المواطنة المتساوية في وطننا الذي لا وطن لنا سواه".

كما حددنا أن "واجب القيادة يقضي بأن تحمي الناس، وألاً تحتمي بالناس"، بمعنى النأي عن المزايدة الجوفاء من ناحية، وعن التفريط من ناحية أخرى، وعدم توريث مجتمعنا لا بهذا ولا بذلك.

لقد اقتضت مخاضات التصعيد الإسرائيلي ضدنا، ومخاضات نشوء التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني، بلورة لغة جديدة في مساحات التوتر بين كل من المواطنة، والانتماء الوطني، والبقاء والهوية، والولاء والانعزال.

ففي مجتمعنا، كما في كل مجتمع، أحزاب وأيديولوجيات وانتماءات اجتماعية ودينية متعددة، لكننا نعمل برؤية واضحة لا مهادنة فيها - على الرغم من الصعوبات - وفحواها أن التناقض الأساسي الذي نعيشه هو بيننا مجتمعين، وبين سياسة إسرائيل.

هذه اللغة أوصلت قبل عام ونصف عام إلى إمكان إقامة القائمة المشتركة - وفق ضرورات

سياسية ووطنية وانتخابية - وهي القائمة الانتخابية التي شملت جميع الأحزاب السياسية التي تخوض الانتخابات البرلمانية، الأمر الذي نعتبره تطوراً نوعياً في حياتنا السياسية. والمؤسسة الإسرائيلية تلاحق، كجزء من سياستها العامة، العمل البرلماني، وتحاول تفرغته كي يتحول إلى زينة بلاستيكية لـ "الديمقراطية" الإسرائيلية، غير أن الرؤية المشتركة، وضرورة تطوير هذه التجربة، من شأنهما إحباط مخططات السلطة الإسرائيلية.

لقد شهدت الأعوام الماضية تنامياً إيجابياً ومهماً في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني كل وفق تخصصاته، مع إدراك أغلبية هذه المؤسسات أنها حاضرة لإتمام المشهد الوطني، وليس كبديل من الأحزاب السياسية، كي لا تتحول بالتالي، كما حدث في العديد من المجتمعات، إلى أدوات تفكيك سياسي ومجتمعي.

وفي أواسط الثمانينيات أقيمت لجنة المتابعة كإطار يجمع اللجنة القطرية لرؤساء المجالس البلدية مع أعضاء الكنيست العرب، لمعالجة إشكالات متعلقة بالعمل البلدي، وقد تحولت هذه اللجنة لاحقاً إلى لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل، فهي السقف الوحدوي لشعبنا في الداخل، وتضم جميع الأحزاب السياسية البرلمانية وغير البرلمانية، ومن ضمنهم أعضاء الكنيست العرب واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ومؤسسات المجتمع المدني.

لجنة المتابعة هي المظلة الموحدة التي يجري فيها اتخاذ القرارات المتعلقة بمجموع أبناء شعبنا، مثل الإضراب العام أو الرد السياسي الشعبي على الممارسات الإسرائيلية عامة، والتي كان أبرزها مؤخراً التصدي الموحد لقرار إسرائيل إخراج الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) خارج القانون، استناداً إلى قوانين الطوارئ الانتدابية، الأمر الذي اعتبرناه موجهاً ضد أبناء شعبنا كافة.

وتعكف لجنة المتابعة منذ العام الأخير على القيام بعملية مأسسة لعملها، مستعينة بتركيبتها الوحدوية، وبأصحاب الاختصاص العلمي من أجل عدم الاكتفاء بالاحتجاج السياسي والمشروع والضروري، وإنما أيضاً لوضع قواعد للتنمية الاجتماعية والروحية والاقتصادية، كما تولي قضية تدويل قضايا المجتمع الفلسطيني في الداخل أهمية بالغة، على ألا يكون هذا التدويل بديلاً من نضالنا في وطننا، وألا يُستعمل لتجزئة الهم الفلسطيني. لقد كان عنوان هذا الجهد تنظيم "اليوم العالمي لدعم حقوق الفلسطينيين في الداخل" (٣٠ / ١ / ٢٠١٦)، والذي شهد نشاطات بشأن واقع الفلسطينيين في الداخل في ٥١ دولة من دول العالم.

وتنكبّ لجنة المتابعة في هذه الأيام على وضع خطة لمكافحة العنف الذي يحظى بتشجيع مباشر وغير مباشر من المؤسسة الحاكمة، وذلك لتمتين المناعة الاجتماعية، كما تعمل على وضع مناهج دراسية بديلة من المواد التي تفرضها إسرائيل على طلابنا، وخصوصاً في موضوع المدنيات، وعلى إجراء مسح للقدرات الأكاديمية في مجتمعنا، وتجميع الخاص المحلي، وإقامة إطار مشترك وشامل للتنظيمات الشبابية من التيارات كلها، وتجميع أطر لجان أولياء أمور الطلاب في المدارس العربية، ودعم لجنة التوجيه في النقاب المنبثقة عن لجنة المتابعة التي تُعنى بقضايا النقاب الحارقة، وإقامة إطار لأعضاء البلديات العرب في المدن التاريخية بفعل الهجوم المنهجي على وجود أبناء شعبنا فيها.

وستعكف لجنة المتابعة في الأيام المقبلة أيضاً، على إقامة إطار يُعنى بقضية الأرض والمسكن، بحيث نجمع الرؤية التخطيطية العلمية مع الرؤية الكفاحية، وعلى تجديد عمل لجنة متابعة الأوضاع الصحية في مجتمعنا لتشمل برامج علمية تجمع بين الصحة العلاجية والصحة الوقائية والتثقيف الصحي.

وسيشترك، تطوعاً، في هذه المشاريع كلها، مختصون أكاديميون مرموقون، إلى جانب القيادات السياسية والاجتماعية، لإدارة هذه الملفات التي من شأنها أن تستكمل البناء الشعبي، وتوفر أجهزة مناعة أمام التصعيد في سياسة العنصرية والإقصاء والملاحقة التي تمارسها إسرائيل. ■

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (١٩٤٨ - ١٩٥٦)

عادل مناع

٤٩٦ صفحة ١٢ دولاراً

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## (القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٧) السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها

أحمد حنيطي

١٤١ صفحة ٨ دولارات